اقتصاد

مدير محروقات لـ«الوطن»: لم يشتك التجار من سعر ٢٩٠ ل.س للتر المازوت وهو سعر التكلفة

القلاع: لم نتلق أي كتاب برفع السعر

| علي محمود سليمان

بيّن مدير شركة محروقات «سادكوب» سمير حسين لـ«الوطن» أنه يتم العمل على تأمين أكبر نسبة من المخصصات من المازوت إن كان للقطاع الصناعي أو للتجاري، لافتاً إلى أن الفترة القادمة ستشهد زيادة في النسبة المؤمنة من هذه المخصصات، وذلك نظراً لانتهاء الموسم الشتوي وإيقاف العمل بتوزيع مادة المازوت المخصصة للتدفئة، وعليه قامت محروقات برفع توصية إلى وزارة النفط لتحويل الكمية المخصصة للتدفئة ليتم توزيعها على القطاع الصناعي والزراعي في المحافظات، وذلك وفق الطلبات المقدمة في هذه المحافظات، كون هناك محافظات يعتبر النشاط الصناعي هو الرئيسي فيها، على حين محافظات أخرى ينشط فيها القطاع الزراعي بشكل أكبر.

وبيّن مدير شركة محروقات أن سعر التكلفة الحالية يتم تحديده وفق السعر العالمي للمشتقات النفطية الذي يتغير مع بداية كل شهر، ولذلك السعر الحالي ٢٩٠ ليرة سورية قابل للتغير مع بداية الشهر القادم، موضحاً أن الشركة لم تتلق أي شكاوى بما يتعلق برفع السعر من الصناعيين أو التجار، كونهم اشتروه بسعر يتراوح بين ٣٨٠ و٤٠٠ ليرة سورية عندما سمحت الحكومة لهم باستيراد المادة بأنفسهم عن طريق غرفة الصناعة، وبذلك تكون شركة محروقات توفر عليهم ما يقارب ١١٠ ليرات سورية، بعد أن تكلفت بالاستيراد والبيع وفق سعر التكلفة للصناعيين والتجار، مؤكداً استمرار الدعم للمازوت المخصص للقطاع الزراعي والتدفئة.

منوهاً بموافقة اللجنة الاقتصادية برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على الدراسة المقدمة لرفع سعر مادة المازوت المبيعة للقطاع التجاري، ليصبح بسعر التكلفة بعد أن كان يباع للتجار بالسعر المدعوم ١٨٥ ليرة سورية.

موضحاً أن سعر التكلفة هو ٢٩٠ ليرة سورية يضاف إليها أجور النقل ليتراوح سعر اللتر بين ٢٩٣ و٢٩٦ ليرة سورية، وهو السعر الذي يباع به حالياً للقطاع الصناعي، وقد تمت الموافقة على بيعه للقطاع التجاري أسوة بالصناعي، وهو يشمل المنشآت كافة التجارية كالفنادق والمشافي الخاصة والأفران الخاصة والمستودعات للتجار وغيرها، لافتاً إلى أن لهذه المنشآت مخصصات شهرية، فالفنادق لديها مخصصات شهرية تحصل عليها من شركة محروقات الأمر ذاته لباقي المنشآت.

ولفت حسين إلى أنه بعد إقرار الآلية للاستيراد للقطاع الصناعي تقدم العديد من الصناعيين بطلبات لاستيراد المادة لهم، وبحسب الآلية فإن الأولوية لمن يسدد بالقطع الأجنبي، مضيفاً: إن التسديد بالقطع الأجنبي لم يصل إلى نسب كبيرة من الصناعيين، ما عدا شركات الأدوية التي سددت ثمن طلباتها من المازوت بالقطع الأجنبي.

وفي السياق ذاته أوضح رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع أن غرف التجارة لم تبلغ بأي كتاب خطي يتضمن قراراً يتعلق برفع سعر مادة المازوت للقطاع التجاري، مستغرباً أن يتم اتخاذ قرار كهذا دون إعلام غرف التجارة به، معتبراً أن رفع السعر لا ينبغي أن يتسبب برفع للأسعار لكون المنشآت الصناعية كانت تشتريه بأعلى من هذا السعر ومع ذلك لم ترتفع الأسعار في حينها.

كرم حكومي لضيوف دمشق

خميس: طائرة شحن إلى بغداد لتشجيع التجارة ٩٠٪ من كلفتها على الحكومة

معاون وزير الاقتصاد الإيراني لـ«الوطن»: ندرس تقديم دعم مالي وتقني للمعامل المدمرة وتوفير احتياجاتها من المواد الأولية

| عبد الهادي شباط

اتسم اجتماع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مع رجال الأعمال العرب والإيرانيين المشاركين في فعاليات المعرض التخصصي للألبسة ومستلزماتها «سيريا مودا» بروح الود وبعض الفكاهة، خاصة لدى عتب بعض رجال الأعمال الليبيين من نسيانهم في ترحيب رئيس الحكومة، ليرد خميس «رجال الأعمال الليبيون غالون علينا وهم من أهل البيت وأكثر من يشعر بوجع وألم السوريين كون المخطط التدميري الذي يمارس على الشعب السوري بدأ تنفيذه أولاً في ليبيا». بينما بقي غياب رجال الإعمال المصريين عن الاجتماع محل استفهام رغم حالة الحراك الأخيرة والنشطة التي قام بها تجمع رجال الأعمال السوري بمصر ونتج عنها توقيع العديد من مذكرات التفاهم أهمها مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وبالعودة لأجواء الاجتماع ومحاوره فقد حملت معظم احاديث ومداخلات رئيس الحكومة رسائل تركزت على بداية تعافي الاقتصاد السوري وعودة دوران عجلات الإنتاج في معامل القطاعين العام والخاص وأن الحكومة السورية باتت تنتهج سياسة اقتصاد الحرب وأنها باتت قادرة على التكيف مع ظروف المرحلة.

بينما ركزت معظم ملاحظات ومداخلات رجال الأعمال على توفير تسهيلات مصرفية وبنكية وزيادة خطوط الشحن الجوي والبحري.

وكشف رئيس الحكومة في هذا الاتجاه عن استئجار طائرة لشحن البضائع والمنتجات بين سورية والعراق بهدف تشجيع التبادل التجاري بين البلدين وأن الحكومة ستتحمل ٩٠٪ من تكاليف هذه الرحلات، وتم توجيه وزير النقل بإتمام المشروع.

كما أعرب خميس عن تقديره لهذه الخطوة المهمة التي يقوم بها رجال الأعمال ويعبرون فيها عن دعمهم لسورية والشعب السوري في وجه الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، مبيناً أن هذه المشاركة تمثل رسالة لكل الدول أن سورية اتخذت قرارها بالعودة إلى العمل والإنتاج والتوسع بتنظيم المعارض وفسح الفرصة أمام جميع رجال الأعمال من مختلف الدول بالمشاركة. موضحاً أن واقع العملية الإنتاجية في سورية بدأت تأخذ طريقها نحو الإقلاع وعودتها إلى التألق في ظل التسهيلات التي تقدمها الحكومة في جميع المجالات داعيا رجال الأعمال إلى إقامة مشاريع استثمارية نظراً للإجراءات الحكومية المشجعة والمحفزة في مجال الاستثمار، وأن الشعب السوري بوعيه وتماسكه استطاع التصدي للحرب الإرهابية وأظهر قوة مختلف مكونات الدولة السورية.

مضيفاً إنه رغم التحديات فإن الحكومة مستمرة بمحاربة الإرهاب بيد وبناء الدولة والمؤسسات والاستمرار بالعملية التنموية باليد الأخرى. ولفت إلى أن الحكومة أخذت على عاتقها إعادة بناء الاقتصاد السوري من جميع جوانبه ومكوناته وتم اتخاذ الكثير من الإجراءات والقرارات في هذا الصدد والحكومة تضع على رأس أولوياتها إقلاع المشاريع الاقتصادية التي تعزز الواقع الاقتصادي. مؤكداً أنه يتم العمل حاليا بظروف الحرب ومنعكساتها وبالاعتماد على النفس بشكل أساسي حيث بدأت المعامل بالإقلاع من جديد راجياً أن تكون المشاركة في المعرض نواة للتعاون المشترك الكبير في جميع المجالات الاقتصادية مستقبلاً.

بينما أشار رجال الأعمال إلى أن سورية مصدر رئيسي للألبسة التي تتميز بجودتها والعامل السوري يعمل بإتقان مبينين أن الواقع في سورية مختلف تماماً لما تروجه وسائل الإعلام المغرضة ولاحظنا أن الأمان موجود مؤكدين ضرورة تفعيل العلاقات التجارية والتبادل التجاري بين البلدان العربية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون وزير الاقتصاد الإيراني أن هناك دراسة لتقديم دعم مالي وتقني للمعامل والمصانع السورية التي تعرضت للتدمير وتوفير احتياجاتها من المواد الأولية وأن هناك رغبة لتسويق المنتجات السورية في إيران ولدى الدول الصديقة لإيران والتي تجري معها تبادلات تجارية.

كما كشف عن التوجه لإحداث معارض للمنتجات السورية أيضاً في المدن والمحافظات الإيرانية حيث سيتم تقديم الأرض والمحال بدون إيجار لتشجيع حركة التبادل والتعريف بالمنتجات السورية وأنه في الخصوص تمت إقامة معرض في مدينة أصفهان للمنتجات السورية على مساحة ٥ آلاف متر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس غرفة التجارة السورية العراقية المشتركة صادق عباس جهاكير أنهم يسعون لإقامة معارض تخصصية للمنتجات السورية في بغداد والبصرة وكربلاء والعديد من المدن الأخرى على غرار المعارض التخصصية في سورية هدفها دعم وتشجيع التبادل التجاري بين البلدين وخلق حالة تعريف للمستهلك العراقي بالمنتج السوري، كما طالب بزيادة حركة الشحن الجوي بين بغداد ودمشق ومنح تسهيلات لشركات الطيران. منوهاً بأن مشاركتهم عبر ١٢ رجل أعمال من أعضاء الغرفة التجارية المشتركة، في إطار توصيات وإشراف اتحاد الغرف التجارية في العراق مبيناً أن هناك حالة تعطش في الأسواق العراقية للمنتجات السورية وهي تلاقي قبولاً واسعاً لدى العراقيين.

جهاكير لـ«الوطن»: الأسواق العراقية عطشى للمنتجات السورية وهي تلاقي قبولاً

كاميلا: الرحلات الجوية بين دمشق والجزائر توقفت من ثلاثة أسابيع ولا بد من إعادة تنشيطها

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت سيدة الأعمال الجزائرية حميدي كاميلا أن الرحلات الجوية بين سورية والجزائر متوقفة منذ ثلاثة أسابيع وطالبت بعودة هذه الرحلات وانتظامها وهو ما يشجع التبادل وانتقال رجال الأعمال بين البلدين ذاكرةً أن عدد الرحلات الجوية بين البلدين كانت قبل الأزمة السورية ٦ رحلات أسبوعية بمعدل رحلة يوميا إضافة للمطالبة بوجود خطوط نقل بحري مباشر بين اللاذقية والجزائر يؤمن نقل البضائع والمنتجات بين البلدين حيث هناك حاجة لسرعة وصول المنتجات بين البلدين حيث يحتاج حالياً نقل المنتجات السورية (المنسوجات السورية التي يعملون بها) للجزائر لقرابة الشهر.

بدوره صرح رجل الأعمال الجزائري جمال بولعسل لـ«الوطن» بأنه هناك صعوبات في تبادل الحوالات المالية، وطالب بتوفر تسهيلات بنكية ومصرفية وأن الأمر ربما يحتاج لعمل وتنسيق حكومي.

رجال أعمال ليبيون: نرغب في إقامة مصانع ومعامل على الأراضي السورية ونحتاج إلى حق التملك

بينما تحدث بعض رجال الأعمال الليبيين لـ«الوطن» عن الحاجة لوجود تسهيلات حول دخول التجار الليبيين إلى سورية، مطالبين بوجود أحقية التملك لليبيين في سورية حيث لدى العديد من رجال الأعمال الليبيين رغبة في إقامة منشآت ومعامل ومصانع لهم على الأراضي السورية ليستفيدوا من وفرة اليد العاملة وخبرتها.

كما تحدث أحد رجال الأعمال السوريين المشاركين في الوفد الكويتي أن العديد من رجال الأعمال والتجار السوريين يرغبون بالعودة إلى الوطن وأنهم بحاجة لبعض التسهيلات وتسوية بعض أمورهم.

النائب جمال يوسف: إحالة ملف الفساد في أحذية مصياف على هيئة الرقابة بعد ما نشرته «الوطن» لكنه أعيد دون أي إجراء بحق الفاسدين!

وزير الصناعة من مجلس الشعب: الوزارة ليست ملكاً للوزير

لا علم لنا بحالات الفساد التي طرحت ومن لديه معلومات فليقدمها لنا

| هناء غانم

النهوض بالقطاع الصناعي ومشكلاته كانت أبرز المحاور التي تناولها أعضاء مجلس الشعب خلال الجلسة التي عقدت بالأمس بحضور وزير الصناعة أحمد الحمو، والتي أكدت خلالها رئيسة المجلس هدية عباس ضرورة تجاوز الصعاب التي يواجه هذا القطاع ومضاعفة الجهود لرفع وتيرة الإنتاج وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة وتشغيل اليد العاملة وصولاً إلى تأمين احتياجات المواطنين.

إلا أن النائب نبيل الصالح، وبعيداً عن الصناعة ومشكلاتها، أشار إلى أنه منذ تشكيل الحكومة الجديدة «ونحن نجتمع مع أعضائها بشكل يومي حتى اعتقدنا أنه نوع من التطبيع اليومي بين المجلسين أو أكثر من حيث يبدو الوزير محور الجلسة وبطلها الرئيسي ونحن نبقى كشخصيات مساعدة تدعم ظهوره الإعلامي وإنجاز وزارته العظمية على حين الناس في الخارج يشتكون من ضعف وجودها في حياتهم وعدم تلبية احتياجاتهم كما أن النائب ملزم بالحديث عما يخص الوزارة دون غيرها من القضايا التي تكون أكثر ضرورة في حالة حرب تتقلب فيها أولويات المواطنين». مبيناً أنه وبعد نصف سنة أصبحنا نحتاج إلى الجلوس لمناقشة قضايا المجلس المؤجلة كالنظام الداخلي الجديد وغيرها من الأمور المهمّة. وأشار إلى أنه يجب عدم الاستمرار بهذا النهج بل تقسيم أيام المجلس بين الأعضاء والحكومة لتطوير وتفعيل مجلس الشعب. الأمر الذي اعترض عليه أحد النواب بأن «ما تقدم به الزميل هو محاضرة لا أكثر».

بدورهم طالب بعض النواب بضرورة إعادة تأهيل المنشآت الصناعية العامة والخاصة والمشتركة المتضررة بشكل جزئي أو كلي لتعود إلى مسيرتها في الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني، مؤكدين أهمية توفير مستلزمات الإنتاج وتأمين المشتقات النفطية والطاقة للصناعيين وتقديم الإعفاءات والقروض والتسهيلات اللازمة لهم، متسائلين عن الخريطة الصناعية التي وضعتها الحكومة من أجل بناء مصانع تتولى مهمة تصنيع المواد الضرورية الأولية اللازمة في مرحلة إعادة الإعمار.

كما دعا بعض النواب إلى ضرورة النظر في قرار رفع سعر المازوت ودعم الصناعيين بالكميات المخصصة من المحروقات وتقليل ساعات التقنين الكهرباء خلال ساعات النهار وخاصة أن وضع الكهرباء تحسن.

وطالب بعض النواب بإعفاء القروض المتعثرة من غرامات التأخير ومنح قروض تمويل استثمارية للمنشآت الحديثة والقائمة تتناسب مع واقع الحرب وليس سياسات البنوك، والسماح للمقترض بالتمويل من أكثر من جهة للإقلاع بعجلة الإنتاج.

وبخصوص قطاع الصناعات الطبية أكد أحد النواب أنه مهمل وهناك دراسات تبين أن سورية بحاجة إلى ٣٥٠ ألف وحدة غسيل كلية شهرياً، مطالباً بتوجيه الصناعيين للبدء بهذه الصناعات. وتساءل نواب عن مصير معملي السيرومات والعصائر، وعن خطة الوزارة لتقديم المعونة والدعم للورش والمشروعات الصغيرة، إضافة إلى تقديم مساعدات للمنشآت الصناعية العامة والخاصة وعدم تكليفها أي ضرائب جديدة.

بدوره أشار النائب محمد ربيع قلعجي إلى وجود حالات فساد في بعض المعامل، متسائلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال ذلك.

من جانبه تساءل عضو المجلس جمال يوسف عن خطة الوزارة لتطوير العمل في معمل أحذية مصياف ومكافحة الفساد الذي يجري فيه حيث تم تشكيل لجنة للتحقيق به بعد أن نشرته صحيفة «الوطن» ثم أحيل الملف على الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ولكنه أعيد من دون أي إجراء يذكر بحق الفاسدين.

كما أشار أحد النواب إلى أهمية التنسيق بين وزارتي الصناعة والزراعة وخاصة لجهة القرار الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية الحكومية برفع سعر مادة السماد ٣٠٠ بالمئة على عكس ما كان متوقعاً وفقاً للتوجهات الحكومية حيث إن رفع سعر هذه المادة يؤدي إلى رفع كل أسعار المنتجات الصناعية والزراعية.

وأشار النائب مجيب الدندن إلى أن خسائر الصناعة تقدر بالمليارات ويجب تشكيل لجان لتقدير قيمة الآلات في المنشآت الصناعية التي دمرها الإرهابيون بهدف إقامة دعاوى قضائية على الدول التي دعمت الإرهابيين متسائلاً كيف نشجع الصناعة ونسمح باستيراد بعض المواد الصناعية؟ إضافة لارتفاع تكلفة النقل الأمر الذي يحمل الصناعيين تكاليف باهظة.

من جانبه قال وزير الصناعة أحمد الحمو: «إن الوزارة ليست ملكاً للوزير وهي بحاجة إلى أي رأي يصب في مصلحة العمل وأعضاء المجلس مؤتمنون على مصالح الشعب» مضيفاً: «إن الوزارة تبذل جهوداً كبيرة للإقلاع في الإنتاج بالمعامل استناداً إلى الآلات والتجهيزات واليد العاملة بغية تأمين المنتجات في الأسواق للمساهمة في تخفيض الأسعار». مشيراً إلى أن حالات الفساد التي تحدث عنها بعض أعضاء المجلس في عدد من المعامل لم تصل إلى الوزارة، «ومن لديه بيانات حول حالات الفساد المذكورة فليقدمها لنا ونحن جاهزون لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها».

وأشار الحمو إلى أنه يتم العمل على معالجة كل حالة من القروض المتعثرة تتم دراستها على حدى والحكومة جادة في السعي لحل هذه المشكلة، مبيناً أن الوزارة تقوم أيضاً بدورها في منح قروض تشغيلية لإعادة دوران عجلة الإنتاج وتشغيل المعامل في المناطق التي يعيد الجيش العربي السوري الاستقرار إليها.

وأوضح أن إعادة بعض المنشآت المتضررة إلى العمل بحاجة لطاقة وجهود كبيرة أو إقامة معامل جديدة عوضاً عنها. أما مشروع السيرومات «فقد وصلنا إلى المراحل الأخيرة منه ولدينا عروض تتم دراستها وخلال عشرة أيام سيعتمد أحدها وسنعمل على تقصير مدة التنفيذ وسيكون المعمل نواة لتغطية السلع المحلية وللصناعة الدوائية».

وأضاف: «أما مشروع معمل العصائر فنحن على المستوى العملي في مراحله الأخيرة وخلال شهر سيكون المعمل قائماً وبأرخص الأسعار لتحقيق الغاية الاقتصادية منه». موضحاً أن هذا المشروع مجد وضروري اقتصادياً رغم كل ما قيل سابقاً عن عدم جدواه الاقتصادية، ومؤكداً أن الوزارة تعمل على تحقيق معادلة دعم الصناعة وتشغيل المنشآت وزيادة الإنتاج لدعم الاقتصاد الوطني وهذا هو أساس وهدف عملها.

كما لفت الحمو إلى أن الوزارة قامت بما يجب عليها بخصوص معالجة موضوع الفساد في معمل الأحذية في مصياف كما أن الوزارة تتصرف وفقاً لتقرير الرقابة والتفتيش «ونحن لم ننف أو نؤكد وجود فساد في المعمل بل أحلناه على الرقابة وهي من غير الممكن أن تحابي أحداً في موضوع يتعلق بالفساد».

النائب نبيل صالح: نجتمع مع أعضاء الحكومة بشكل يومي حتى اعتقدنا أنه نوع من التطبيع بين المجلسين.. نائب يرد عليه: هذه محاضرة لا أكثر

وأشار الوزير إلى أن الوزارة تعمل على إعادة إقلاع العمل في معمل البورسلان في حماة والتركيز على إقامة المعامل التي تعتمد على المواد الأولية المتوفرة بالبلد ما يقدم عائداً ومردوداً اقتصادياً أكبر، مبيناً أن إنشاء أو إعادة تأهيل أو الإقلاع بأي معمل يجب أن يتم وفقاً لجدواه الاقتصادية وحسب الأولوية وحاجة السوق له.

كما بيّن الحمو أن الحكومة تعمل على تشجيع الصناعات الطبية على حين تقوم الوزارة بتشجيع تصنيع أجهزة غسيل الكلية، نافياً ارتفاع أسعار الغزول مقارنة بالسعر العالمي، ومبيناً أن الوزارة لا تسمح بتعرض منشآت القطاع العام للخسارة كما أنها تقوم بإعادة النظر بشكل دوري بأسعار الغزول.

وعما يخص رفع سعر مادة المازوت للصناعيين بيّن الحمو أن الحكومة سمحت باستيراد المادة بناء على طلب الصناعي ولكن يبدو أن الأمر كان مكلفاً لذلك طالب بإعادة تأمينها عن طريق الحكومة، مطمئناً الصناعيين في سياق متصل بأن لدى مؤسسة الأقطان مخزوناً يكفيها لتشغيل المؤسسة لنهاية العام.

وبخصوص معمل غزل الحسكة لفت وزير الصناعة إلى أن المعمل جاهز للعمل والإقلاع لكن هناك صعوبة في تشغيله ضمن الظروف الراهنة ونظراً لتعثر وصعوبة نقل المنتجات.

وعما يتعلق بالتعويضات على الآلات المتضررة أجاب الحمو بأن الموضوع مطروح أمام الحكومة ولكن الإرهابيين عملوا على تخريب كامل البنى التحتية الاقتصادية ولذلك فإن التعويض عن كل الأضرار أمر غير ممكن حالياً ولكن يتم العمل عليه وفقاً للأولويات.

ولفت الوزير إلى أن الوزارة تعمل جاهدة ضمن خطتها على إقامة مشروعات صناعية في مكانها المناسب لتحقيق أكبر عائد اقتصادي وهي تقوم بتأمين عمل لكل الحرفين وهي قيد التسليم. أما بخصوص معمل حديد حماة فإن الوزارة حريصة على اتخاذ إجراءات احترازية لحمايته من المخاطر على حين إن وضع المنطقة الصناعية بالشيخ نجار أفضل مما كان عليه منذ شهر ولكن هناك بعض القضايا لم تتم بعد وهي لا تحل باتخاذ القرارات فقط.

وأشار الوزير إلى أن القرار الذي اتخذته الحكومة بشراء ١٥٪ من مستوردات أي تاجر سيطبق على الجميع لأنه إلزامي وليس اختيارياً، مبيناً أن الهدف منه هو رفد السوق بالكميات اللازمة من السلع والمواد وموازنة الأسعار. لافتاً في ختام رده إلى أن توجه الوزارة خلال المرحلة القادمة ينصب على الاعتماد على المواد الأولية لإقامة صناعات ليست فقط للدولة بل هي للقطاعين العام والخاص.